

2021

النظام السياسي الإيراني بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ 2006-1988

أ.م.د. وداد جابر غازي
كلية التربية الأساسية / الجامعة المستنصرية

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal, "غازي, أ.م.د. وداد جابر (2021) "النظام السياسي الإيراني بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ 2006-1988", Vol. 24: Iss. 1, Article 8.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol24/iss1/8>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

النظام السياسي الإيراني
بين التيار الإصلاحي والتيار المحافظ 2006-1988

ا.م.د. وداد جابر غازي
كلية التربية الأساسية / الجامعة المستنصرية

*The Iranian political system between the reformist and
conservative movements*

*Asst. Prof. Dr. Wadad Jaber Ghazi
Mustansiriyah University/ College of Basic
Education/ Department of Historical Studies*

ملخص البحث

شغلت الثورة الإيرانية منذ اندلاعها في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وحتى الآن اهتمام العديد من الدوائر الأكاديمية والسياسية والإعلامية. فقد شكلت الثورة نموذجاً جديداً في السياسة الأيديولوجية للبعض تحدياً على كل من المستويين السياسي والأيديولوجي، وشكلت للبعض الآخر نموذجاً وقذوة يحتذى بها. ومن ناحية أخرى، شكل النظام السياسي الإيراني، الذي شكلت لبناته الأولى منذ اليوم الأول لنجاح الثورة الإسلامية مادة خصبة لدراسات العلوم السياسية، سواء في مجال نظام الحكم أم في العلاقات الخارجية، فقد طرح النظام السياسي الإيراني، خبرة جديدة للعلاقة بين الدين والسياسة في وقت استقر فيه على الفصل بينهما انطلاقاً من أن هذا الفصل يسمح بنمو وتطور أفضل لكليهما بعيداً عن الآخر، وجاء النظام الإيراني ليرسم بشكل جديداً لنظام سياسي يضع فيه الدين في قلب النظام وعلى رأسه، ويرسم شكلاً متميزاً للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الخارجية للمجتمع الإيراني. فقد اتخذت السياسات الخارجية للنظام الجديد منحى مختلفاً عن سياسات نظام الشاه؛ فبعد علاقات متميزة واستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى التقليدية في المنطقة العربية، جاء النظام الجديد حاملاً معه خطاباً راديكالياً هاجم فيه قوى الاستكبار على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتعهد لفظياً بالدفاع والتحالف مع قوى المستضعفين في الأرض.

Abstract

the Iranian Revolution has attracted the attention of many academic, political and media circles until now. The revolution represented a new model in the ideology of politics for some, a challenge on both the political and ideological levels, it constituted a model and role model for others. On the other hand, the Iranian political system, whose first building blocks from the first day of the success of the Islamic revolution formed a fertile subject for political science studies, whether in the field of the regime or in foreign relations. The Iranian political system presented a new experience of the relationship between religion and politics at a time of stability. In it, the separation between them is based on the fact that this separation allows for better growth and development for both of them apart from the other, and the Iranian regime came to paint a new form of a political system in which it places religion at the heart and head of the system, and draws a distinct form of political, economic and social relations as well as external to Iranian society. The foreign policies of the new regime took a different direction from those of the Shah's regime. After distinct and strategic relations with the United States of America and the traditional powers in the Arab region, the new regime came carrying with it a radical rhetoric in which it attacked the arrogant forces, headed by the United States and Israel, and verbally pledged to defend and ally with the forces of the weak on the ground

المقدمة

شغلت الثورة الإيرانية منذ اندلاعها في أواخر سبعينيات القرن العشرين، وحتى الآن اهتمام العديد من الدوائر الأكاديمية والسياسية والإعلامية. اذ شكلت الثورة أنموذجاً جديداً في السياسة الأيدلوجية للبعض تحديداً على كل من المستويين السياسي والأيدلوجي، وشكلت للبعض الآخر أنموذجاً وقدوة يحتذى بها. ومن ناحية أخرى، شكل النظام السياسي الإيراني، الذي شكلت لبناته الأولى منذ اليوم الأول لنجاح الثورة الإسلامية عام 1979 مادة خصبة لدراسات العلوم السياسية، سواء في مجال نظام الحكم أم في العلاقات الخارجية، فقد طرح النظام السياسي الإيراني، خبرة جديدة للعلاقة بين الدين والسياسة في وقت استقر فيه على الفصل بينهما انطلاقاً من أن هذا الفصل يسمح بنمو وتطور أفضل لكليهما بعيداً عن الآخر، وجاء النظام الإيراني ليرسم بشكل جديداً لنظام سياسي يضع فيه الدين في قلب النظام وعلى رأسه، ويرسم شكلاً متميزاً للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الخارجية للمجتمع الإيراني. فقد اتخذت السياسات الخارجية للنظام الجديد منحى مختلفاً عن سياسات نظام الشاه؛ فبعد علاقات متميزة واستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى التقليدية في المنطقة العربية، جاء النظام الجديد حاملاً معه خطاباً راديكالياً هاجم فيه قوى الاستكبار على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتعهد لفظياً بالدفاع والتحالف مع قوى المستضعفين في الأرض.

إن الخصوصية التي يتميز بها النظام انعكست على موقفه تجاه وجود تيارين يتنافسان على السلطة، ومع التزام التيارين بالمعايير الإسلامية وتباين الاتجاهين حول مسألة شرعية النظام فكل منهما قراءته الخاصة، وهذان التياران هما المحافظ، ويرى هذا التيار أساس شرعية النظام السياسي تستمد من أساسه الإسلامي معتمداً على نظرية (ولاية الفقيه) للسيد الخميني، والتي ادخلت في صلب الدستور، وتعطي (المرشد الأعلى) صلاحيات تتجاوز الدستور عند (الضرورة) والحفاظ على سلطاته الدستورية، ومن هنا استطاع التيار المحافظ السيطرة على مراكز صنع القرار السياسي، أما الآخر فهو التيار الإصلاحي الذي يرى أن شرعية النظام السياسي تستمد من أساسه الجمهوري، وأن إسلامية النظام تستند إلى جمهوريته، باعتبار أن الشعب هو مصدر السلطات، يمارسها عن طريق الانتخاب كما جاء في المادة (6) من دستور الجمهورية الإسلامية، إضافة إلى رؤيته حول نظرية (ولاية الفقيه) وسلطات الولي الفقيه إذ يرى هذا التيار أن اختصاصات هذا المنصب مقيدة بالدستور، كما يسعى هذا التيار إلى المزيد من الحريات السياسية والاجتماعية، والمشاركة السياسية المختلفة، والانفتاح على الخارج.

اهتم هذا البحث بكيفية نشأة التيارات في إيران، ونظرة كل جناح للآخر، وأسباب وأبعاد النزاع والصراع بين الإصلاحيين والمحافظيين، فهل هو صراع سياسي حقيقي أثارته ثغرات في نظام الجمهورية الإسلامية وتطبيقاته، والتي همشت مواد الدستور والقبول بالرأي الآخر، ضمن إطار تعددي يكفل الحريات وتعدد الآراء والاجتهادات السياسية؟ أم هو صراع حول هوية النظام السياسي الإسلامي للدولة والثورة، التي

وجدت نفسها أنها باتت فجأة لا تتناسب مع تطلعات شعبها الذي يعد نفسه متأخراً عن اللحاق بالمدينة والتطور بكافة أشكاله وصوره، ولم يعد يستطيع اللحاق بالمتغيرات الإقليمية والدولية، مما انعكس سلباً على المجتمع الإيراني الطامح للتطور، أم هناك أسباب أخرى لهذا الصراع؛ بمعنى أنه صراع داخلي بين المحافظين والإصلاحيين، لا يعدو كونه تقاسماً للأدوار بين الفريقين، وبالتالي هو تنافس على تحقيق أفضل المكاسب بأقل كلفة، للحفاظ على المصالح القومية للدولة الفارسية ذات الصبغة الإسلامية؟ وهل حدث أنقسام أو تصدع في بنية هذه الأحزاب، وما هي أسباب ذلك؟

المبحث الأول - تكوين ونشوء التيارات السياسية في إيران.

أولاً: أسباب ظهور التيارات السياسية في إيران بعد عام 1979.

أن التيارات السياسية في إيران هي عبارة عن تجمعات لكتل دينية وسياسية وثقافية واقتصادية، تربط بينهما قواسم فكرية أو رؤية اجتهادية لطبيعة الحكم والدولة في الاسلام، ومواقف سياسية معينة لكنها لا تجتمع بالضرورة على قواعد ثابتة واحدة، ويعد العديد من قادة التيارات السياسية شخصيات دينية وسياسية قوية ولها طابعها القيادي (الكاريزمي)، وتعمل تلك الشخصيات الى سد نواقص التنظيمات السياسية من خلال قدرتها الشخصية، خاصة في الظروف التي ينعدم فيها وجود الأحزاب السياسية في البلاد، لكن التحولات السياسية والتجربة في ممارسة الحكم جعل من التيارات السياسية نشطة للغاية، وبعبارة أخرى أن الفراغ الذي يحدثه عدم وجود الأحزاب السياسية الفاعلة في النظام السياسي يتلشى من خلال الدور التي تؤديه التيارات السياسية في عمل النظام. أن تصوراً دقيقاً عن التيارات السياسية العاملة والفاعلة في الحياة السياسية للجمهورية الإسلامية، يساعد كثيراً في القدرة على استشراف الأوضاع وتقديم تحليل رصين بشأن أداء هذه التيارات في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية وحتى انتخابات (مجلس خبراء القيادة) (1) ذو الطبيعة الدينية (2).

بعد الثورة الإسلامية لاسيما في سنة 1987، قادت الخلافات ووجهات النظر المتعددة الى خلافات بين أعضاء (جامعة روحانيت مبارز) واسمها بالعربي (جمعية رجال الدين المجاهدين)، وكانت الخلافات تدور حول طبيعة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وحوله المرشحين للانتخابات البرلمانية والشروط الواجب توفرها بالمرشحين والأمر الذي قاد الى اشتقاق عدد من الأعضاء وتكوين (مجمع روحانيون مبارز) واسمها بالعربي (مجمع رجال الدين المجاهدين) ولم تسلم (منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية) واسمها بالفارسي (سازمان مجاهدين انقلاب إسلامي)، التي كانت واحدة من التشكيلات السياسية الرئيسية داخل حزب الجمهوري الاسلامي من موضوع الخلاف هذا، وشهدت المنظمة خروج العديد من الأعضاء ذوي الأفكار اليسارية، وجرى حل المنظمة، وبقي استخدام مصطلحي اليمين واليسار في الأدبيات السياسية الإيرانية للحديث عن التيارين السياسيين قائماً في إيران لأكثر من عقد ونصف عقد من الزمن وبعد فوز محمد خاتمي (3) في الانتخابات الرئاسية في سنة 1997 ظهر ما سمي تيار

الثاني من خرداد، وبدأت هذه الحركة في 23 أيار من عام 1997 بالانتصار المذهل الذي حققه محمد خاتمي في الانتخابات الرئاسية حيث فاز بنسبة 70٪ من الأصوات تقريباً. وينسب فوز خاتمي بشكل كبير إلى أصوات النساء والشباب الذين صوتوا له لأنه وعد بتحسين حال المرأة والاستجابة لمطالب جيل الشباب في إيران. ومن الانعكاسات الأخرى لحالة الحماس تجاه الحركة الإصلاحية أن إجمالي عدد المصوتين 80٪ مقارنةً بـ 50٪ في الانتخابات الرئاسية السابقة والتي لم يترشح فيها مرشح إصلاحي، ويعتبر خاتمي أول رئيس إصلاحي في إيران، تركزت حملته الانتخابية على سيادة القانون والديمقراطية ودمج جميع الإيرانيين في عملية صناعة القرار السياسي. ، وكذلك مصطلح المحافظين للدلالة على منافسيهم سياسياً. أما جناح اليمين (المحافظين ضمن التصنيف الإصلاحي)، فاستخدم مصطلح الأصوليين لتوصيف نفسه(4).

إن الذي ساعد على ظهور التيارات السياسية المتعددة في إيران هو استقلال الحوزة العلمية في قم واختلاف مدارسها ومجتهديها بشأن القضايا السياسية والاقتصادية، فإن الحوزة العلمية تضم تيارات ومواقف سياسية كثيرة، تتمتع بالاستقلال في مواجهة بعضها البعض، لقد كانت الحوزات العلمية منبع أو أساس كثير من الحركات السياسية في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ولقد اختلفت هذه التيارات حول علاقة الدين بالسياسة وحدود حاكمية ولاية الفقيه في المجتمع وصلاحيات علماء الدين ودورهم الشرعي، واستمر هذا الحال حتى عندما قامت الثورة وتشعبت قضايا الخلافات، وشملت السياسات الاجتماعية والاقتصادية والعلاقات الخارجية(5).

أن موضوع تصنيف الاتجاهات السياسية من أدق الموضوعات المتعلقة بالأحزاب السياسية وأكثرها تعقيداً، ويزداد الأمر تعقيداً بالنسبة لدراسة حالة النظام السياسي في إيران، لأنه ومنذ حل الحزب الجمهوري الإسلامي عام 1987، لم تؤسس أحزاب سياسية لها برامج سياسية مكتوبة وواضحة المعالم، وأنظمة داخلية توضح كيفية تنظيم الكوادر الجماهيرية المنتمية لهذه الأحزاب، مما يؤدي الى تعقيد معرفة الانتماءات والاتجاهات السياسية لكثير من النخب السياسية الفاعلة والمؤثر في النظام(6).

إن الذي يميز الحياة السياسية في إيران، هو اعتمادها على تأثير النخب السياسية الدينية أو ما يعرف بالتيارات السياسية أو العمل التياراتي في نظام الحكم، ومن الدراسات المهمة التي حاولت دراسة القوى السياسية العاملة في الساحة الإيرانية، هي دراسة الباحث الإيراني (حجت مرتجي) في كتابه (التيارات السياسية في إيران) ، وحاول الباحث في هذه الدراسة أن يضع القواعد والمعايير، التي تصنف على ضوءها القوى السياسية في إيران، موضحاً معنى التيارات السياسية ومميزاً بينها وبين الأحزاب السياسية في تكوينها وتركيبها وأدائها(7).

لا شك أن هناك تبايناً واضحاً بين التيارين الإصلاحي والمحافظ في إيران، وأن وجود هذا النزاع يؤكد أن هناك صراعاً بدأ يظهر للعلن حول هوية الدولة الإسلامية، ما لبث أن ظهر بفعل تطورات الحراك السياسي، الذي يجري داخل الساحة الإيرانية، وأن هذا الجدل المحتدم يتعاظم يوماً بعد يوم، ويتحول الى إشكالات واختلافات تتناول الأسس

والمرتكزات التي تقوم عليها الدولة، بدءاً من دور رجال الدين في مؤسسات الدولة، وانتهاءً بصلاحيات المرشد الذي يهيمن على مقاليد الأمور في الجمهورية، التي ينتازعها تيار الإصلاحيين والمحافظين، بالرغم من ايمان الاثنين بهوية النظام الاسلامي. وبالأسس التي يقوم عليها، تلافياً لأية ذرائع قد تستهدف الجناح الإصلاحي⁽⁸⁾.

ولكن إذا كانت الحياة السياسية الإيرانية شديدة الحراك منذ الثورة، فإن المحور الكبير للتوترات قد تنامي وتطور، فبعد الثورة بقليل، أدت المجابهة الكبرى وفضلاً عن مكافحة الأحزاب غير الدينية، الى مواجهة بين (الليبراليين) بقيادة مهدي بارزكان⁽⁹⁾ أو رئيس الحكومة بعد الثورة، وبين مجمل القوى الموالية للسيد الخميني (1902-1989) قائد الثورة الاسلامية في ايران عام 1979، التي كانت تنادي حينئذ بتجذير النظام، ثم بعد تصفية الليبراليين، أدى النزاع الأهم، بالأولى الى مجابهة بين القوى المؤيدة لسياسة اقتصادية أكثر تمركزاً آنذاك، كانت المفارقة هي أن اليسار إذا كان مؤيداً تماماً لتصور ديني لولاية الفقيه وهي الرئاسة على الناس في أمور دينهم ودنياهم ومعاشهم ومعادهم (و التي تؤسس شرعية المرشد)، والتي تصدر عن الشعب، إذا فإن اليمين التقليدية، الذي كان الكثيرون من أعضائه معارضين قبل الثورة لهذا المبدأ، كان أقل راديكالية حول هذا الموضوع، ثم، بعد نهاية الحرب مع العراق ووفاة السيد الخميني، تعقدت المجابهة السياسية، ما دامت قد دارت حول مسألتين كبيرتين: الانفتاح الاقتصادي؛ الذي يتجابه حوله أنصار وأعداء الليبرالية الاقتصادية؛ لكن أيضاً، مرونة الأخلاق الإسلامية التي تضع الجناح (المتشدد) في مواجهة أنصار تساهل في هذا المضمار، أخيراً مع انتخاب محمد خاتمي لرئاسة الجمهورية سنة 1997، أصبحت مسألة ضرورة مهمة هي الموضوع السجالي الأكبر. فالحركات المساندة للرئيس كانت تريد قبل كل شيء، إصلاح النظام السياسي بجعله ديمقراطياً أكثر، وبالتالي جرت تسميتهم ب (الإصلاحيين) وعارضتهم كل الأحزاب الأخرى. وسميت ب (المحافظين). ثم بعد الانتخابات التشريعية سنة 2004 والرئاسة سنة 2005، دار السجال بالأحرى حول التعارض بين محافظين (براغماتيين) و(راديكاليين)، إذ كان الأولون يدافعون عن مواصلة الانفتاح الاقتصادي وعن سياسة خارجية أقل عدوانية، في حين الآخرين تستغيهم الشعبوية على الصعيد الاقتصادي، وموقف استفزازي ومتحد للمجتمع الدولي⁽¹⁰⁾.

ثانياً : نشأة التيار المحافظ (اليمين الديني).

قبل الحديث عن بنية التيار المحافظ، لابد من الإشارة الطبيعة الفكرية التي ساعدت على نشأة هذا التيار، إذ نجد (علي شريعتي)⁽¹¹⁾، يذكر أن طابعه يتم عبر تحول الحركة والنمو، أي أن ذلك الواقع المعبر عن مناخ اجتماعي متطلع الى التغيير والنهضة وأتباعها يوظفون كل حركاتهم وسكناتهم وأفكارهم وشعاراتهم لخدمة الهدف الذي قامت الحركة من أجل الوصول إليه، ولكن هذه الحركة بمجرد وصولها الى حد معين واصطداهما بعراقيل وموانع تبدأ بالتوقف والجمود وتنسلخ عن طابعها الحركي، من هنا تبدأ الأزمة عندما تتحول الحركة الى نظام ذي طابع محافظ بسبب انتقال أتباع الحركة

من خندق (المعارضة) الى خندق (السلطة)، وهذا ما حصل بعد انتصار الثورة الإسلامية، وتعد (جماعة علماء الدين المجاهدين) و(جمعية الدفاع عن قيم الثورة)، من أهم الجمعيات التي تشكل هذا التيار⁽¹²⁾ وسيتم تناول نشأة هذه الجمعيات كالآتي:.

1 - جمعية علماء الدين المجاهدين (روحانيت مبارز) :

بعد تزايد النشاط الثوري والسياسي عام 1962، شكلت نواة (جمعية علماء الدين المجاهدين) في عام 1976، وعندما تصاعد النضال ضد السلطة عام 1977، تأسست على شكل منظمة أو حزب سري ونصف علني للعمل السياسي، واجتذبت إليها أقطاب الحركة الثورية الإسلامية من أمثال محمد حسين بهشتي، ومرتضى مطهري، وموسوي، والأردبيلي، وعلي خامنئي⁽¹³⁾ وهاشمي رفسنجاني⁽¹⁴⁾، ومحمد رضا مهدوي كني وهو أمينها العام، وكان ينظر الى هذه الجماعة على أنها تكتل علماء الدين المحافظين، الذين كانوا يؤمنون بالمرجعية السياسية والدينية للسيد الخميني⁽¹⁵⁾.

وبعد انتصار الثورة واستقرار الجمهورية الإسلامية، كان لجمعية علماء الدين المجاهدين دور مؤثر في صوغ الحياة السياسية الإيرانية، فكان أعضاؤه موجودين في أغلب المناصب العليا للدولة أهمها، مجلس الشورى الإسلامي، دائرة الجمعة المعروفين في أهم مساجد طهران والمحافظات الكبرى مثل مشهد، ويعد آية الله مهدوي كني ومحمد يزدي ومحمد كاشاني و غلام رضا رضواتي من الشخصيات التي أثرت ولا تزال تؤثر في مجريات العملية السياسية في إيران⁽¹⁶⁾.

وتتبنى جمعية علماء الدين المجاهدين من الناحية السياسية ولاية الفقيه وتعدّها عنصراً مهماً، أو أنها تشكل محور النظام وعمود الثورة، ومنها يستمد النظام الإسلامي شرعيته، أما في السياسة الخارجية، فتعتبر الجمعية "إسرائيل" كياناً غير شرعي وعدوها التقليدي، وترفض إقامة علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، أما من الناحية الاقتصادية فتولي الاقتصاد الخاص والحر ومشاركة الناس في الفعاليات الاقتصادية أهمية خاصة، وتتبنى خفض دور الحكومة في المجال الاقتصادي، وهي تدافع عن اقتصاد السوق والملكية الفردية والخاصة، وعرفت جمعية علماء الدين المجاهدين بعد انقسام عام 1995، بـ (اليمين المحافظ)، وخصوصاً على تأكيدها في الدفاع عن المؤسسات التقليدية مثل الروحانية، والقيادة، والمقدسات الدينية، ومنع الانفلات الاجتماعي، وتعرض هذا التشكيل السياسي الى الأقصاء والتهميش في رئاسة هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، ولكنه استطاع أن يخرج من حالة التهميش مع انتخابات مجلس الشورى السابعة عام 2003، ومع الانتخابات الرئاسية التاسعة عام 2005⁽¹⁷⁾.

2 - جمعية الدفاع عن قيم الثورة :

تتألف بشكل أساس من أنصار (حزب الله) و (الحرس الثوري) والطلاب الشبان وبقايا قوات (الباسيج)⁽¹⁸⁾، ويشعر هؤلاء أنهم يحملون مسؤولية رفع لواء المبادئ الإسلامية الثورية، ويقومون بشكل دوري محذرين الفئات الاجتماعية التي يشك في ولائها للثورة، ويؤكدون أن الالتزام العملي بمقولة ولاية الفقيه كما وضعها السيد الخميني هي معيار أي عمل سياسي، ويعد وزير الاستخبارات السابق (محمد مهدي الديشهرى)

(19)، الأب المؤسس لهذه الجمعية، وقد بدأت هذه الجمعية نشاطها سنة 1995، ولكنها أعلنت عن تأسيسها قبل أشهر من انتخابات الدورة الخامسة لمجلس الشورى (1996-2000).

أما التوجهات السياسية لهذا التيار، فإن الولي الفقيه معيناً من الله، وليس هناك دور في تعيينه من الشعب، كما يعد أنه من الضروري موافقة الشعب على هذا الأمر من أجل زيادة نفوذ الفقيه، وعلى هذا الأساس تكون الزعامة الدينية هي محور وحدة النظام وأساس شرعيته، ويعتقد هذا التيار بأهمية أنشطة التكتلات وتعدد الأحزاب، طالما أنهما لم تقف بوجه مبادئ الإسلام والثورة، أما النظرة الاقتصادية لهذه الجمعية، فيه تؤيد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ولكن لصالح الفئات الاجتماعية الفقيرة، وتصنف من ضمن التيار اليساري، إذ يطلق على هذه الجمعية في الخطاب السياسي تسمية (اليسار الجديد)، وكان برنامج هذه الجمعية متبايناً، فهي تؤيد من ناحية مواقف يسارية إسلامية، مثل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وتحقيق المساواة الاجتماعية، وتركز على الجانب الإسلامي في حديثها الصريح عن حكر ديني شمولي بمركزية قيادة الولي الفقيه، أي أن هذه الجمعية تتميز بمواقفها الأصولية، الأمر الذي يجنيها عقبات ومطبات الآراء الفقهية اليسارية المثيرة للجدل لدى أوساط كبار علماء الدين، وهذا بدوره يفقد هذا التيار الكثير من قدرته على اجتذاب أوساط شابة وأخرى جامعية تبحث عن التغيير بأي ثمن، وإذن فيصح أن يوصف باليمين المتشدد، أما النظرة الثقافية لهذه الجمعية، فإنها تدافع عن الإشراف على الأعمال الثقافية قبل نشرها، ويؤكد أحمد بورنجاني في حديث حول الرؤية قائلاً: "أن التطور الكامل هو الهدف الأساس للثورة الإسلامية، وأن القيام بأي نوع من التغيير في البناءات السياسية والإصلاح في القضايا الاقتصادية نابع من التطور الثقافي الفعلي"، كما يرفض التبادل الثقافي مع الغرب الذي يعده العدو الأول للإسلام والثورة الإسلامية الإيرانية(20).

3 - حزب كوادر بناء إيران ويسمى (باليمين الحداثي) :

خلال فترة عمل مجلس الشورى الرابع (1992 - 1996)، أخذ الفرق يتضح بين جماعة علماء الدين المجاهدين والتكنوقراط الإسلاميين، الذين تحالفوا مع هاشمي رفسنجاني، وشكلوا جزءاً كبيراً من أعضاء حكومته، مما أدى إلى اختلال اليمين المتمثل بـ (جماعة العلماء المجاهدين) والتكنوقراط الإسلاميين، أدت بهم إلى تشكيل تنظيم سياسي عرف (كوادر البناء) خلال الفترة الفاصلة بين انتخاب المجلس الخامس (1996 - 2000)، وانتخابات رئاسة الجمهورية عام 1997، وكانوا أغلب الأعضاء المؤسسين لجماعة كوادر البناء 1999، هم من النخب والوزراء في عهد الرئيس رفسنجاني مثل عطاء الله مهاجراتي، ومحمد هاشمي شقيق هاشمي رفسنجاني، وفائزة رفسنجاني ابنة رفسنجاني، ومحسن نور بخشن، وكان أمين عام الجماعة أو الحزب غلام حسين كرباسجي، ولشدة التباين بين هذه الجماعة وبين جمعية العلماء المجاهدين،

دعمت كوادر البناء المرشح المنافس لمرشح جماعة العلماء المجاهدين، ودعمت الإصلاحي (محمد خاتمي) في الانتخابات الرئاسية⁽²¹⁾.

يمتاز هذا التيار في مواقفه السياسية بنظرة عملية واقعية لعملية الأداء السياسي، ومن المميزات الأخرى لكوادر البناء هي المصلحة والاعتدال في التعامل مع التطورات السياسية، والتي يمكن القول بأنها منبعثة من نفس البراغماتية، فإن هذا التيار يعتمد بأن جميع المؤسسات في نظام الجمهورية الإسلامية، تستمد مشروعيتها من منصب الولي الفقيه القائد، ولكنه مع ذلك يؤكد على دور الشعب في الجمهورية الإسلامية ويعتقد أن النظام القائم على أساس ولاية الفقيه لا يلغي دور الناس في السلطة، ويؤيد هذا التيار تشكيل الأحزاب السياسية، ويدعو إلى تنظيم العمل السياسي في إطار هذه الأحزاب، وأن الميزة الرئيسية التي يتميز بها هذا التيار من الناحية الاقتصادية هي التنمية الاقتصادية السريعة، فهو يؤكد خصصه الوحدات الاقتصادية الكبيرة العائدة للدولة كالمشاريع الصناعية، ويعتقد بأن هذا الإجراء سيرفع من مستوى فعاليتها ويزيد من درجة إبداعها، وباختصار فإن هذا التيار يدعو إلى قيام رأسمالية صناعية في إيران، ويدعو إلى التنمية الاقتصادية ويعدها الهدف الأساسي لبرنامج الاقتصاد، وأن التخلف عن التنمية خطراً يهدد النظام والثورة، ويعد التيار نفسه بأنه من جبهة التنمويين في مقابل التقليديين المحافظين، ويدعو إلى الاقتصاد التنافسي في مقابل الرأي الذي يذهب إلى اعتماد الاقتصاد الحكومي كان تأثير رفسنجاني في تأسيسه وقيامه واضحاً، فقد أطلقت عليه ألقاب مثل (القائد - الأب الروحي للحزب)، وعبر رفسنجاني أكثر من مرة عن أنه كان معارضاً لتأسيس الحزب، لكن مؤسسين هذا الحزب ردوا على ذلك، بأن الحزب استلهم أفكار رفسنجاني، ومع ذلك أعلن موافقته وتأييده، وكتب رفسنجاني في مذكراته هل هو يساري أو يميني أو إصلاحي أو محافظ، أجاب أنني لا يساري ولا يميني ولا إصلاحي، وأنا في طبيعتي لا أميل إلى شق الصفوف داخل صفوف الثوار والمناضلين⁽²²⁾.

4 - التيار الإصلاحي (ويسمى اليسار الديني) :

يحدد المفكر الإيراني عبد الحسين حسن السمة البارزة والأساسية بين التيار المحافظ والإصلاحي، فيتسم التيار المحافظ في التشدد والتقيد بتعاليم الفكرية الدينية والعلمية التي ورثها عن الأسلاف، ولا يجمع بين الدين والحداثة، ويسمى هذا النوع من التوجه بالتيار (التقليدي والمتجمد)، أما الصفة البارزة في التيار الإصلاحي، فمع اهتمامه وإيمانه بقيمة الموروثة والتعاليم الفكرية الدينية والعلمية التي ورثها عن الأسلاف، ووفائه لها منطقياً وعملياً، غير أنه في الوقت نفسه يهتم بالمعطيات الفكرية للإنسان المعاصر، ويسعى إلى اصطلياد واستثمار ما توصلت إليه الشعوب الأخرى في المجال المعرفي، ويسمى هذا التيار بالمتجدد (ويعزو الباحث الإيراني نجف علي ميرزاني نشأة التيار الإصلاحي في الجمهورية الإسلامية إلى عناصر الانفتاح العقلي والسياسي، الذي أقر عن معالجة لإعادة بنية العقل السياسي وبخاصة فيما يعود إلى التفاعل الحضاري في

ظل مقتضيات ومعطيات (العولمة)، وتعرف الإيرانيين على الثقافات والحضارات الأخرى⁽²³⁾. ويضم عدد من الأحزاب منها :

1 - مجمع علماء الدين المجاهدين :

يعرف هذا المجمع بإسمه الفارسي أي (روحانيو مبارز) ويكنى باليسارية، وهو مشتق من سابقه (جمعية علماء الدين المجاهدين)، وتأسس بواسطة ثلاثة وعشرين عضواً من أعضاء رابطة علماء الدين المجاهدين، وأعلن عن تأسيس المجمع عام 1987، بمباركة خطية من السيد الخميني، بعد الانقسام الشديدة أثر الاختلاف وجهات النظر في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية بينه وبين جمعية علماء الدين المجاهدين، فعلى أثر الانقسام الشديد والاختلاف طلب (مهدي كروبي)⁽²⁴⁾، ومحمد موسوي خوينها⁽²⁵⁾، تشكيل تجمع جديد وجاءت أول شورى مركزية (لمجمع علماء الدين المجاهدين) برئاسة مهدي كروبي، وعضوية كل من محمد موسوي ومحمد رضا توسلي وصادق خلخالي، إمام جماراتي، جلال خميني، ومحمد خاتمي، ورسول منتجب نبا، وأسد الله بيات ومحمد هاشمي، وكان هذا المجمع مقرباً من السيد الخميني، فقد ضم هذا المجمع أبناء الثورة والمقربين من السيد الخميني في زمن النضال، وافر البعض في موافقه السيد الخميني على وثيقة الحزب الجمهوري الإسلامي ومنظمة مجاهدة الثورة، ومباركة تأسيس مجتمع علماء الدين المجاهدين مباشرة بعد ذلك، أن السيد الخميني أراد أن تكون هناك تيارات سياسية في البلد بيد رجال الدين، وأن لا يكون هناك قطب واحد يدير شؤون البلد، وأشار وآخرون الى دور واضح للسيد أحمد الخميني، الأبن المقرب من السيد الخميني، في إقامة هذا الحزب سعياً لأعمال ما يفكر به السيد الخميني، وذلك لأنه يعتقد أن الأهداف التي يريدها لا يحققها (مجمع علماء الدين المجاهدين)، وفي الوقت الذي تعاضم به دور المجمع في الشأن السياسي الإيراني، كان مجمع علماء الدين المجاهدين ينحو الى الانزواء والسكون للسياسيين، واستطاع المجمع صوغ خطاب في تلك الفترة قام على محورين أساسيين هما : الإسلام المحمدي الاصيل في مواجهة (السلام الأمريكي) و(حرب الفقر والغني)، وعبر المجمع عن آرائه عبر صحيفة (جمعية إسلام)، التي قامت بدور مهم في التعريف عن أفكار المجمع وإيصالها الى الناس، واستطاع في تلك الفترة أن يجتذب بخطابه تنظيمات طلابية مهمة، في مقدمتها (مكتب تحكيم الوحدة)، واستطاع أن يجمع السلطات الثلاث في تلك الفترة، كما أعلن نفسه ممثلاً لخطاب (خط الإمام)⁽²⁶⁾، أي الخط السياسي الذي طرحه السيد الخميني، وتم اتساع نطاق الآراء في مجمع علماء الدين المجاهدين باتساع غير عادي، على عكس اليمين التقليدي، إذ يوجد في صفوف المجمع عناصر راديكالية تلتف حول أكبر اثنين (مصدرين للثورة)، وعدوين للولايات المتحدة الأمريكية، هما حجة الإسلام على أكبر محتشمي بور، وهو وزير داخلية سابق، وحجة الإسلام محمد موسى خوينها قائد عملية السيطرة على السفارة الأمريكية في طهران 1979، غير أن مجمع علماء الدين المجاهدين، يضم شخصيات أكثر ليبرالية، منفتحة على الإصلاح حول قضايا السياسة الداخلية والثقافية، ودخل في الأونة الأخيرة مرحلة تغيير جذرية حوله نشر تعاليم السيد

الخميني السياسية والدينية وتقييمها، وبدأ المجمع يبتعد عن موقفه المتشددة السابق حيالي القضايا الاجتماعية والثقافية ويتجه صوب الإصلاح والتغيير⁽²⁷⁾.

2 - منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية :

تعد منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية، الأنشطة والأكثر تنظيماً من بين المنظمات المرتبطة بـ (مجمع علماء الدين المجاهدين)، وتعود بدايات تأسيس هذه المنظمة عام 1975، أثناء الكفاح ضد الشاه، ولقد نشط هذا التنظيم بعد الثورة وتغلغل أفرادها في جميع المؤسسات المهمة مثل الخارجية والجيش والحرس الثوري والمؤسسات الشعبية الكبرى، وبسبب التوافق الفكري بين أفرادها أتسم هذا التيار بالشعبية والانتشار حتى استطاع أن يؤس قاعدة من المفكرين، ومن ثم الانطلاق للعمل بالشأن السياسي للأخذ بمنهج التغيير التدريجي عبر مزج الإطار الإسلامي الخميني والنظرة الواقعية لداخل وخارج إيران، وكان لهذه المنظمة دوراً بارزاً في بداية تأسيس نظام الجمهورية الإسلامية، ففي شهر آب 1980، تلقى محمد حسين رجائي⁽²⁸⁾، وهو من أبرز مؤسسي المنظمة دعم مؤسسي الحزب الإسلامي، ليصبح رئيساً للوزراء، ثم انتخب لرئاسة الجمهورية. وكان لمنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية المساهمة الفاعلة في حكومة رجائي، وباهنر ومير حسين موسوي⁽²⁹⁾ وأثر الخلاف في وجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الذي نشب الفصل لعدد ملحوظ من قادتها المنظمة وكوادرها العليا وفي عام 1982، تم حلها، وأعيد تنظيمها في 20 آذار / 1988، بعد ظهر، ما يعرف باليسار الديني الذي ضم المجموعات البارزة مثل مكتب تحكيم الوحدة ومجاهدي الثورة الإسلامية والجمعية الإسلامية للأساتذة الجامعيين وجمعية روحانيين مبارز، ومع موقفها العنيف ضد الولايات المتحدة الأمريكية، غير أنها تنادي بالتوازن السياسي والانفتاح على الدول الخارجية⁽³⁰⁾.

3 - مكتب تحكيم الوحدة :

يعد تنظيم أو مكتب الوحدة أو ما يعرف بـ (تحكيم أو تعزيز الوحدة حسب الترجمات المختلفة من أهم التنظيمات المرتبطة مع مجمع العلماء المجاهدين، وهذا التنظيم هو عبارة عن مجموعة اتحادات طلابية ومهنية، مثل اتحاد الطلبة المسلمين واتحاد المعلمين واتحاد المهندسين وغيرها، ويعد هذا التنظيم هو المنسق للمواقف السياسية لهذه الاتحادات، وأبرز تشكيل في هذا التنظيم هو اتحاد الطلاب الذي يمارس دوراً فاعلاً على مستوى الجامعات والمدارس، ويقوم بتقديم لائحة مرشحين في الانتخابات بشكل⁽³¹⁾ مستقل أو ضمن لائحة ائتلافية، ومن أهم المؤسسين لهذا التنظيم هو مصطفى جمرات، ويد الله سحابي ومهدي بارزكان، وفي أول أعوام الجمهورية الإسلامية، كان الدفاع عن منجزات الثورة ومقاومة الشرقية والغربية، هما الخطاب السائد في الحركة الطلابية، ومع إغلاق الجامعات ضمن ما عرف بـ (الثورة الثقافية)، وسلطت حادثة اقتحام السفارة الأمريكية عام 1979، الضوء على الحركة الطلابية الإيرانية، فقد خاطب السيد الخميني آنذاك الطلبة قائلاً : ((أذهبوا وحكموا الوحدة بينكم)) ومن هنا تشكل اتحاد الجمعيات الطلابية الإسلامي، والذي حمل اسم (دفتر تحكيم وحدت)، وكان هذا المجمع يضم

اتجاهات متباينة، فقد شهد موقف هذا مجمع من مبدأ ولاية الفقيه بعض التغييرات، فقد كان ينظر الى القائد باعتباره المسؤول الأول عن وضع السياسات العامة في المجتمع، غير أنه وبعد مدة من الوقت تغير موقف هذا التيار، وهذا ما نلمسه في قول (حشمت الله طبرزي) الأمين العام لهذا التنظيم أن: ((البعض في المجتمع يضيفي على القيادة والسلطة هالة من التقديس بمعنى أن القيادة أمر إلهي قد حباً الله به شخصاً أو فئة معينة، والآخرين يستمدون شرعيتهم من هؤلاء عولو ساد هذا الفهم، فإنه سيتحول الى احتكار، وستقتصر جميع شؤون السلطة على فئة معينة))، ومع وجود تباينات في مواقف هذا التيار، نتيجة لوجود جهات متعددة في داخله، غير أنها كانت جميعاً من ضمن التيار الإصلاحي⁽³²⁾.

لقد برز تأثير الحركة الطلابية في فترة رئاسة (محمد خاتمي) ولدورتين رئاسيتين من

عام 1997 الى عام 2005، فقد انجذب الطلبة الى الخطاب الإصلاحي الذي رفعه محمد خاتمي في جملته الانتخابية وعودته الى الحرية السياسية، وتنشيط المجتمع المدني، فقد كان الطلبة متحمسين الى إجراء التغيير والإصلاح السياسي، وخصوصاً الى أن الكثير من هذه الأجيال التي لم تتجاوز (30) سنة، فقد ولدت أما قبل الثورة أو في بدايتها، وبالتالي فإنهم لم يعرفوا ولم يعيشوا لا دكتاتورية النظام الشاهنشاهي ولا قيم الثورة الجديدة، ومن هنا كان الطلبة الشريحة الأكثر تأثراً وتشوقاً لإجراء التغيير في تركيبه النظام السياسي، ولقد عبر الكثير من الطلبة عن توجهاتهم السياسية في 2/ آذار 1997، أي قبيل انتخاب محمد خاتمي في مظاهرة في جامعة طهران طالبوا فيها بانتخابات مباشرة للمرشد الاعلى او القائد وتحديد فترة حكمه وصلاحيته، وكانت رئاسة محمد خاتمي تشكل دفعا جديدا للطلبة في التأكيد على مطالبهم⁽³³⁾.

لقد تنامت الحركة الطلابية الإصلاحية في عهد الرئيس محمد خاتمي، وكان المكسب المهم الذي حصلت عليه هذه الحركة، هو نجاح (50) عضواً من النواب الإصلاحيين في انتزاع الموافقة على القراءة الأولى لمشروع يقضي بحظر دخول الشرطة والجيش الى الحرم الجامعي، ولقد أثارت الأحداث والاضطرابات التي شهدتها الجامعات والمدن الجامعية في عام 2003 قضية لجوء الأطراف المتنازعة لاستخدام القوة والعنف في التعبير عن الاعتراض، حيث أكد التيار المحافظ أن إحدى وسائل الولايات المتحدة الأمريكية لأسقاط نظام الجمهورية الإسلامية هو الاعتماد على طبقة من التكنوقراط وهي طبقة تشكلت خلال العشر سنوات الماضية، وترتدي ثوب الإصلاحيين وساعدت على الفوضى وتستثمر الغوغائية والصحافة الحزبية والأوساط الشبابية والطلابية، أما التيار الإصلاحي أكد من خلال أبرز قادته، على أن مظاهرات الطلبة ذات مطالب موضوعية، وقدمت اعتراضاً على خصخصة الجامعات، وقد حولها المتطرفون الى مظاهرات معادية للحكومة، وفي عام 1998، قام تحالف كبير بين علماء الدين المجاهدين والمتقنين الإسلاميين وأصحاب المنظمات والجمعيات الاتحادية وبعض الناشطات الإسلاميات أمثال (معصومة ابتكار) مساعدة الرئيس محمد خاتمي لشؤون البيئة والكثير من أعوان

ومستشاري الرئيس محمد خاتمي من أمثال سعيد حجاربان، ومهندس الإصلاحات، بالإضافة إلى محمد رضا خاتمي شقيق محمد خاتمي، لقد شكل هذا التحالف جماعة فرعية جديدة ومهمة داخل التيار الرئيس لليسار الإسلامي، أطلق عليه (حزب المشاركة الإسلامية الإيرانية)، ونتيجة لانفتاح هذا الحزب على كل القوى صاحبة التوجهات الإصلاحية، يشار إليه بعبارة (اليسار الحديث) (34).

المبحث الثاني -المواقف السياسية والاقتصادية للتيار بين المحافظين والإصلاحيين والتنظيمات المتحالفة معهما:

أولاً : المواقف السياسية والاقتصادية للتيار المحافظ والتنظيمات المتحالفة معها:

1 - ولاية الفقيه والقيادة :

ينظر هذا التيار السياسي الى مسألة ولاية الفقيه باعتبارها مسألة تشخيصية وليست انتخابية، بمعنى أنه ليس للناس دور في إعطاء الشرعية الأولى للولي الفقيه، أي أن هذا التيار يعتقد بأن دور الشعب بتنصيب الولي الفقيه باعتبار أن هذا الشخص موجود في المجتمع، ويجب على (مجلس خبراء القيادة) اختياره؛ ويضيف عضو رابطة أساتذة الحوزة العلمية في قم آية الله رضا استاذي : "الولاية لا تستمد شرعيتها من الناس بأي حال من الأحوال، وليس لتأييد أو معارضة الناس أي أثر في أصل ولاية الفقيه"، ويقول آية الله محمد رضا مهدوي كني، وهو أحد أعضاء مجلس الشورى المركزية في جماعة علماء الدين المجاهدين : " ولاية الفقيه ليست مسألة انتخابية، بل هي مسألة تشخيصية. والذي يعمل في المجالات التنفيذية لا يحق له إبداء رأي في المسائل الفقهية والاجتهادية وفي الموضوعات العامة والحكومية " (35)

وعلى هذا الأساس ينظر هذا التيار الى جميع المؤسسات الموجودة في النظام السياسي باعتبارها تستمد شرعيتها من منصب الولي الفقيه، ويجب على سبيل المثال أن يكون (مجلس الشورى الإسلامي) مطيعاً ومنفذ التوجيهات القيادة الدينية، أن التيار المحافظ لا يؤمن كثيراً بجمهورية النظام، ويعتقد أن نموذج الحكم الإسلامي يجب أن يقوم على أساس العقيدة الإسلامية، وبالأخص الآراء الفقهية ضمن رؤية اجتهادية، تعود لمؤسس الجمهورية الإسلامية السيد الخميني، ومنذ أن أعلن في عام 1988، عن تفسير مبدأ إطلاق ولاية الفقيه المطلقة في إطار الحكومة، أخذ انصار (النظرية الجديدة) يسعون لمنح السلطة المطلقة للفقيه، بل حتى أضيفت لفظة المطلق الى لفظة ولي الأمر في المادة (57) (36) من الدستور المعدل، وهذا الأمر أتاح لهم القول أيضاً بوجوب توسيع سلطات الفقيه الى مجالات أخرى، مثل تسوية النزاعات وحل الخلافات السياسية، ولقد هيمنت تلك الرؤية تدريجياً على السلطة في إيران، وإزداد مؤيدوا ولاية الفقيه، وحسب إضافة عام 1988، بإطلاقها، تمسكاً بها كأيدولوجية للنظام الى درجة المناداة بأن تكون شرعية النظام السياسي بالجملة مستمدة من منصب الولي الفقيه (القائد وليس من العقد الشرعي المبرم بين القائد والأمة والرجوع الى الإجماع الشعبي) (37).

2 - الأحزاب السياسية :

يصنف قادة هذا التيار الأحزاب السياسية الى صنفين بالاعتماد على علاقاتها بولاية الفقيه هما : أحزاب تعمل وفق مبادئ الإسلام وتؤمن بولاية الفقيه وتؤيد الحضور الفاعل للعلماء في الساحة السياسية ، والصنف الآخر من الأحزاب هي التي تؤمن بالليبرالية السياسية والثقافية، ولا تطبق حضور علماء الدين في الساحة، وباختصار فإن هذا التيار يصنف الأحزاب الى أحزاب في خط الولاية وأحزاب في خارج خط الولاية، ويعبر من ذلك أحد قادة التيار قائلاً : "" إذا شئت الأحزاب العمل في بلادنا عليها أن تنشط في إطار الولاية، أي يجب ألا يكون الحزب في خط والولي الفقيه في خط آخر ""(38).

يعتمد هذا التيار على رؤية السيد الخميني لموضوع المشاركة السياسية في الحكومة الإسلامية، فالمشاركة السياسية في نظر السيد الخميني لا تشبه في تعريفها أيّاً من تعريفاتها في الدراسات السياسية المعاصرة، فأهم خاصية في رؤيته حول الشرعية هو الإيمان السياسي، الأمر غير المستساغ لدى النظريات السياسية المعاصرة ،التي تربط بين مفهوم المشاركة السياسية والنظم السياسية الديمقراطية، خلافاً للأنظمة غير الديمقراطية، إذ تميل الى تقييد مشاركة الجمهور أو توجيهها بطرائق محددة مسبقاً، وضمن هذا الأساس يركز السيد الخميني على الإسلام دين سياسة وحكومة، وأن الولي الفقيه هو الذي يمنح النظام الحاكم شرعيته، وأن الوظيفة الأساسية للحكومة الإسلامية تطبيق القوانين والأحكام الإسلامية(39).

3 - المواقف الاقتصادية :

يؤيد هذا التيار اتباع نظام (الخصصة) (40) للوحدات الاقتصادية والإنتاجية في البلاد، وبهذا الصدد يقول محمد جواد الأريجاني : " الحالة المثالية في نظامنا هي أن تدار أكثر من (80%) من الأمور الاقتصادية بنمو غير حكومي، أن لم نقل في الفكر الإسلامي بإلغاء الملكية، لابد للحكومة أن توكل إدارة الأمور بالتدريج الى الناس، أي تعطيها للقطاع الخاص وتأخذ على عاتقها دور الإشراف والتوجيه"، وكان أتباع سياسة الخصخصة واحدة من البرامج السياسية للتيار المحافظ في خوض الانتخابات الرئاسية عام 1997، وحسب قول الأريجاني فإنه في حالة فوز ناطق نوري(41) وهو مرشح اليمين المحافظ للرئاسة فإن القطاع الخاص يشهد تطوراً فريداً من الازدهار، وأن ناطق نوري، سيدعم الاستثمار ويشجع تأسيس شركات خاصة ويسحب الدولة من النشاطات المالية والاقتصادية بشكر كبير(42).

لقد تبنى التيار المحافظ سياسة الخصخصة ودعم القطاع الخاص في الحملة الانتخابية للرئاسة عام 1997، وحسب تعبير (مرتضى نبوي) قائلاً : ""نريد حكومة مصغرة متجانسة تقلص دور الدولة الاقتصادية وتستعجل التخصيص ويضيف أن اقتصاد البلاد، حسب الدستور، يجب أن يعمل بشكل متوازن في إطار ثلاث قطاعات هي العام والخاص والتعاوني، هذا في الوقت الذي نرى فيه أن القطاع العام يشكل اليوم القسم الأكبر من حركة البلاد، فيما تبدو حصة القطاع التعاوني قريبة من الصفر، ولا تشكل شبه القطاع

الخاص إلا جزءاً بسيطاً من هذه المعادلة، ونحن نريد إعادة التوازن لهذه القطاعات الثلاثة⁽⁴³⁾.

ثانياً: المواقف السياسية والاقتصادية لتيار اليسار الإسلامي (الإصلاحيين)

1 - المواقف السياسية من ولاية الفقيه:

ينظر هذا التيار السياسي إلى صلاحيات الولي الفقيه القائد، باعتبارها صلاحيات مقيدة بالدستور، ويعتقد بأن الولي الفقيه يجب أن يعمل في إطار الدستور، وبهذا الصدد يعبر مؤسسوا منظمة مجاهدي الثورة الإسلامية قائلاً: "الولاية المطلقة" في إطار الدستور، ولا فلا معنى لتدوين الدستور، فقد اعد التيار الإصلاحي، أن صلاحيات الولي الفقيه قد حددت في المادة (110) ⁽⁴⁴⁾. فلا يجوز إطلاق صلاحيات القائد بعد أن حددت بـ(110) فقرة في المادة المذكورة، وعليه فلا يجوز تعطيل جمهورية النظام بالاستناد إلى إطلاق ولاية الفقيه، فلا معنى لأن يقول المشرع بإطلاق صلاحية شخص ما، ثم يعتمد على تحديد صلاحياته، وفي موضع آخر من الدستور وبالتحديد في المادة (177)، التي تنص على أن قرارات هذا المجلس (مجلس إعادة النظر في الدستور) يجب أن تطرح للاستفتاء العام، بعد أن يتم تأييدها والمصادقة عليها من قبل القائد وتحصل على موافقة الأكثرية المطلقة للمشاركين في الاستفتاء العام، ومن هذه المادة يستدل هذا التيار السياسي، على أن موافقة القائد على قرارات مجلس إعادة النظر في الدستور لوحده غير كافية، لكي يكون الأمر نافذاً من الناحية القانونية، وطالما لم يؤيد الرأي العام، فإنه يبقى منقوصاً وفاقداً للوجاهة القانونية⁽⁴⁵⁾.

ويستدل هذا التيار بمضمون نص المادة (56)، في أن السيادة المطلقة عن العالم وعلى الإنسان لله سبحانه وتعالى، وهو الذي منح الإنسان حق السيادة على مصيره الاجتماعي، ولا يحق لأحد سلب الإنسان هذا الحق الإلهي أو تسخيريه في خدمة فرد أو فئة ما، والشعب يمارس هذا الحق الممنوح من الله بالطريقة المبينة في المواد المبينة في الدستور، فإن هذه المادة تصرح بوضوح بحق تقدير المصير لجميع المواطنين، وبأنهم يمارسون هذا الحق بالطرق التي يحددها الدستور، ولذا فإن أي ترتيب يخل بهذا الحق وبتجلياته من شأنه أن يبطل الميثاق المعقود بين المجتمع والدولة، وبناءً على هذا فإن ما يحدد نطاق صلاحيات الحكومة والقيادة في نظام الجمهورية الإسلامية هو مصلحة النظام المقيدة بالظروف الموضوعية (الزمانية والمكانية) والمنبعثة من إرادة الشعب، والتي تحدد، من الناحية الحقوقية، في مبادئ الدستور، كإطار لممارسة هذه الصلاحيات⁽⁴⁶⁾.

إن التيار الإصلاحي يؤكد على أن شرعية النظام السياسي تنبثق من جمهوريته، والتي تستند عليها إسلامية هذا النظام، وقد كتب أحد المؤرخين الإيرانيين في شرحه للنظام السياسي الإيراني قائلاً: "أن إسلامية النظام، نابعة من جمهوريته، بمعنى أن الناس هكذا قرروا مصيرهم الاجتماعي واختاروا النظام الإسلامي لإدارة شؤون المجتمع، أن نظام الجمهورية الإسلامية؛ جمهوري لأن الدستور قد أقر حق الناس في تقدير مصيرهم، وإسلامي لأنه تجلّى لإرادة شعب مسلم أراد أن يعتمد على المبادئ والقيم والقواعد

الإسلامية في تنظيم علاقاته، وبخلاف جمهورية النظام سوف تزول الإسلامية أيضاً، وأي مسعى من أجل حذف جمهورية النظام، يعد إجراءً رجعيًا معادياً للثورة⁽⁴⁷⁾.

2 - موقف التيار من الأحزاب السياسية :

كان التيار الإصلاحي يؤكد دائماً على ضرورة تشكيل الأحزاب السياسية، وكان الأمين العام لمجمع العلماء المجاهدين مهدي كروبي، فقد أبدى رغبته أكثر من مرة في تشكيل الأحزاب السياسية في إيران، واعتبر أن وجود الأحزاب السياسية من شأنه أن يزيد من قوة مجلس الشورى، ومن جدية الانتخابات ويحصن النظام ويمنحه الحيوية والاستقرار ويوسع من نطاق شعبيته في وسط الجماهير، وأن الأحزاب القوية تمثل آلية للرقابة السياسية ومانعاً بوجه بروز التجاوزات، وتساهم في إيجاد فرص مناسبة للتنافس القانوني الرسمي، ويؤكد (كروبي) على أن أهمية البرلمان في إيران، باعتباره يقوم على آراء الناس، ولقد أكد الدستور وبشكل صريح على مسألة الأحزاب، لذا فإن التيار الإصلاحي يؤيد نشاط الأحزاب بحسب وظائفها الحقيقية والدستورية⁽⁴⁸⁾.

أما فيما يتعلق بموضوع الحرية والحرية السياسية، فإن التيار الإسلامي، يرى أن استقرار النظام السياسي، ودوام تعزيز مشروعية النظام وبالتالي الحفاظ على استقلال البلاد، هي رهن بقبول حق النقد وحرية التعبير عن الرأي لجميع المؤمنين بنظام الجمهورية الإسلامية وسيادة القانون، وأن أهم ضمان لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، هو حرية النشاط السياسي في إطار الدستور⁽⁴⁹⁾.

3 - موقف التيار الإصلاحي من الاقتصاد :

يؤكد التيار الإصلاحي على تدخل الدولة بشكل كبير في الحياة الاقتصادية، ويعارض هذا التيار إتباع نظام الخصخصة الشاملة، ويوافق بشكل محدود وبشروط معينة، وبهذا الشأن، تصرح منظمة (مجاهدي الثورة الإسلامية) بأن المنظمة تؤيد وتحترم مبدأ الملكية الخاصة المحدودة بشرط وتنتظر إليها باعتبارها امراً مقيداً، طالما لم تؤد إلى تراكم الثروة وما يتبعه من تركز السلطة بيد طبقة اجتماعية معينة⁽⁵⁰⁾.

وشجع هذا التيار الاستثمار (الداخلي والخارجي)، إذا أعطى هاشمي رفسنجاني تشجيع الاستثمار أولوية قصوى في برنامجه الاقتصادي ، أولاً : تقليل الاعتماد على النفط بتوجيه الاستثمار جزئياً إلى مجال الصناعة، وثانياً : استيعاب فائض العمالة من خلال البدء بمشروعات إنتاجية جديدة، ثالثاً : لزيادة حصيلة إيران من العملات الحرة بما يساعدها على إعادة بناء البنية التحتية، ومن جانب ركز البرنامج الإصلاحي في خصخصة الوحدات الاقتصادية معتقداً بأن هذه الخطوة سوف تؤدي إلى ازدهار الاقتصاد وانهاشه وتطويره، ومن أبرز سمات هذا التيار من الناحية الاقتصادية هي التنمية الاقتصادية السريعة، ويدعو إلى قيام رأسمالية صناعية في إيران، ويعتبر التنمية الاقتصادية هي الهدف الرئيسي لبرنامج الاقتصادي⁽⁵¹⁾.

ويحمل الإصلاحيون رؤية حديثة حيال المؤسسات والوسائل الاقتصادية، وتميزه عن التيار المحافظ، إذ دخل تيار الإصلاح بشكل فاعل في الساحة الاقتصادية الإيرانية على المستويات الجامعية ورسم السياسات، ومنذ ذلك العهد إلى يومنا هذا تأثرت به إدارة

البنك المركزي الإيراني، وفي عهد هاشمي رفسنجاني، كانت إدارة وزارة الاقتصاد ومنظمة التخطيط تحت إدارة رموز المعدومة والمنظرين لهذا التيار⁽⁵²⁾. وأن منظمة (مجاهدي الثورة الإسلامية) تؤيد بقاء القطاعات الأساسية والاستراتيجية للاقتصاد في ملكية الدولة لارتباطها بالبنية للبلاد، وتعد سيادة القطاع الخاص وسيطرة الرأسمالية والسوق على اقتصاد البلاد يتناقض مع جوهر الدستور ومع واقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، وأن استمرار مثل هذا الحال يشكل خطراً كبيراً على الثورة والنظام⁽⁵³⁾.

المبحث الثالث: صراع السلطة بين التيارين في النظام السياسي الإيراني:
ظلت الساحة السياسية الإيرانية تشهد تداولاً للسلطة، بين القوى السياسية الإيرانية (المحافظين والإصلاحيين)، ضمن ثوابت نظام الثورة الإسلامية الإيرانية، على مدى الثلاثين عاماً، التي أعقبت اندلاع الثورة الإسلامية في إيران والإطاحة بالنظام الملكي، ولكن الأمر بدأ مختلفاً عقب تصاعد الخلافات وأعمال العنف المتمخضة عن نتائج الانتخابات البلدية عام 1998، والتي برزت بفعل عدم التوافق حول التطورات الرئاسية الإيرانية، وبذلك أنبثق صراع جديد بات متجذراً في المجتمع الإيراني، ولم يكن مألوفاً من قبل بين التيارات المختلفة، التي وإن لم تخرج من عباءة الثورة حول المفاهيم والآراء السياسية خصوصاً، فإنها أوضحت بجلاء أن المجتمع الإيراني منقسم على نفسه تجاه هذه القضايا⁽⁵⁴⁾.

يرى البعض أن لا يوجد في إيران معارضة مشروعة، وأن التيارين (المحافظ والإصلاح)، جزء من السلطة، ويتصارعان عليها، وأن ما يسمى بالمعارضة، إنما هي بالفعل أحزاب وجماعات مستترة ومحظورة بنص القانون، أو ممنوعة فعلياً من ممارسة أنشطتها وإعلان أفكارها، مثل الأحزاب الماركسية والليبرالية والملكية، وقد يعمل بعضها تسلاً من خلال الأحزاب والأطر المشروعة في البلاد، فمصطلح المحافظون أو الإصلاحيون فضفاض الأدب السياسي والإيراني، وبات يشير برمز، ولو بشكل نسبي منذ صعود السيد محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة في العام 1997، إلى وجود مدرستين في العمل السياسي العام في البلاد، الأولى تعتمد الأسس والأساليب التقليدية، التي غالباً ما تكون ذات طابع أيديولوجي صارم، منطلقاً لنضالاتها السياسية والكفاحية، ومنهجاً لإدارة شؤون البلاد والعباد، في حين تعتمد الثانية الأسس والأساليب المتحركة، التي غالباً ما تكون ذات طابع متحرر من القيود والأيديولوجية الصارمة، منطلقاً لنضالاتها ومطالباتها في المجالات المختلفة الخاصة بالشأن العام⁽⁵⁵⁾.

فمن خلال التطور التاريخي للنظام السياسي الإيراني، لم يكن هناك في بداية نظام الثورة الإسلامية جناح خاص بالمحافظين أو الإصلاحيين، وإنما كان الجميع موحدين تحت راية قائد الثورة السيد الخميني، ولكن بعد وفاته، بدأت الخلافات تبرز وتشتد داخل النظام التي كانت الحرب العراقية - الإيرانية 1980 - 1988، قد خفت من حدتها، لاسيما كان الجميع موحدين إزاء الخطر الخارجي، وأما يعرف بالمؤامرة الدولية

للإطاحة بالثورة الإسلامية الناشئة من وجه نظرهم، وبعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، واستتباب الأوضاع، بدأت الساحة السياسية تشهد نشاطاً سياسياً لعدة أسباب : أسباب داخلية: تتمثل في توجهات القوى السياسية الإيرانية المطالبة بإجراء التعديلات التي تتيح توسيع المشاركة واحترام حقوق الأقليات والإصلاح الاقتصادي. أسباب خارجية: تمثلت في التحولات الدولية والإقليمية التي شهدتها مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وظهور العولمة على النحو الذي أعزى الشباب الإيراني باعتماد التوجهات العلمانية، بما يتيح أدماج إيران أكثر فأكثر في العولمة(56).

ألقت ضغوط الأسباب الخارجية والداخلية بتداعياتها عن النخبة الإيرانية المسيطرة، وبالفعل أصبحت المؤسسة الدينية والسياسية الإيرانية أكثر تفككاً، ودارت العديد من الخلافات والمساجلات بين زعمائها، وقد حدثت تغيير كبير في الخارطة السياسية للقوى والأحزاب الإيرانية المتنافسة منذ انتصار الثورة عام 1979 وحتى يومنا هذا، بدأ التصنيف على أساس وجود التنافس بين تيارين رئيسيين داخل إيران، وقد تدرج ذلك فيها من خلال تطور مفهوم الأجنحة في إيران، وقد أطلق أحد التيارين على نفسه في البداية اسم اليسار (الراдикаلي) وأطلق على التيار المقابل أسم الاتجاه (المعتدل)، وكانت الراديكالية تعتبر في ذلك الوقت أمراً طبيعياً، ومنسجماً مع التطورات السياسية، إذ كان المناخ السائد في إيران مناخاً ثورياً وانقلابياً على الواقع، وفي تلك الفترة اتخذ التيار الآخر توجهاً أكثر اعتدالاً، وربما حدث التحول الأهم في الخارطة السياسية لإيران، عندما دعم هاشمي رفسنجاني بصفته رئيساً للجمهورية حزباً معتدلاً حديث التأسيس وهو حزب كوادر البناء (كروه كاركزاران سارزنيكي إيران) ، وقد ضم هذا الحزب كوادر من التيار اليسار التقليدي، رغم أن أشخاصاً من اليمين التقليدي انخرطوا في صفوفه أيضاً، إلا أنه سرعان ما وقف خلال انتخابات الرئاسة عام 1997 الى جانب محمد خاتمي، مما أعاد الاصطفاف السياسي في البلاد الى مرحلة الرئيس هاشمي رفسنجاني(57).

من هنا كانت الدورة السابعة لانتخابات رئاسة الجمهورية في العام 1997، التي فاز بها محمد خاتمي، غير مسبوقة في تاريخ إيران، فلأول مرة في تاريخ إيران بعد الثورة شهدت تغير الأسلوب السياسي في اختيار الحكومة في أعقاب التصويت الشعبي الحر من خلال صناديق الاقتراع، على برامج تختلف مع سياسة الدولة والثورة، وهنا نتساءل حول أهمية الانتخابات، وكيف أثرت في تكوين الأجنحة السياسية ؟ وماذا كانت عواقبها وتداعياتها على الأجنحة، خاصة ما يتعلق بتصعيد التنافس والصراع فيما بينها (58).

يمكن القول أن الانتخابات الرئاسية في عام 1997، قد جرت ولم تكن معتمدة على وجود كاريزما معينة؛ أما الانتخابات التي سبقتها عام 1993 لرئاسة الجمهورية، فقد ميزها وجود حالة من الصراع البسيط بين الأجنحة، لكن دورها أصبح مؤثراً في الانتخابات، ولم يعد المرشح بشخصه وحده قادراً على تقدير نتيجة الانتخابات، بل على العكس من ذلك كان الجناح حسب مكانته هو الذي يقرر وضع المرشح وقوته، واثبتت انتخابات عام 1997 من أهم الخصائص السياسية في هذه المرحلة من التاريخ الإيراني،

كانت تتمثل بتشكيل الأجنحة، وأظهرت أن القوى المؤثرة في تعزيز المصير السياسي كانت متواجدة داخل النظام، أما القوى خارج النظام فلم يكن لها تأثير يذكر، وأن هذه الانتخابات التي حدثت في عام 1997، قد دعمت وجود تكتلات الأجنحة ذات طابع رسمي ومقبول من مؤسسات النظام، وأدت إلى قيام محمد خاتمي بتشكيل كتلة تحالفية جمع بين بعض القوى السياسية ضمن برنامج سياسي انتخابي، تضمن المطالبة بتحقيق الإصلاحات السياسية، وتوسيع هامش الحريات السياسية وتعزيز قيم الديمقراطية، من هنا نستطيع القول أن وصول محمد خاتمي إلى الرئاسة، قد اقترن بميلاد تيار جديد من رحم اليسار؛ وأعاد النظر في مبادئه الأصلية تاركاً وراء ظهره الفكر الراديكالي المتشدد، الذي لم يقدم أية أطروحات جديدة قادرة على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء، ومن مستحدثات هذا التيار تسمية نفسه بالإصلاحي المعتدل، وتسمية الطرف المقابل باليمين المحافظ، وتحت وطأة الهزيمة الكبيرة، التي مني بها تيار اليمين المتشدد في الانتخابات الرئاسية لعام 1997، والانتخابات البلدية لعام 1998، والانتخابات التشريعية لعام 2000، مما حدث أرباكاً كبيراً له، بدأ البحث والاجتهاد السياسي عن آليات جديدة لمواجهة نفوذ التيار الإصلاحي المتعاطف الذي بات يهدد بقاء التيار المحافظ ووجوده⁽⁵⁹⁾.

أن طبيعة التحول القائم والسباق عن السلطة، مما ينتج عنه من تجاذب وصراع بين ما يسمى بالمحافظين والإصلاحيين، لا يمكن النظر إليه سلبياً، إلا إذ تجاوز حدود الثورة والدولة معاً، أن استراتيجية المحافظين لاستعادة سلطتهم قد نجحت في إعادة ترتيب دارماتيكية لوضع السياسة الإيرانية، بعد مضي (8) سنوات من الجمود، وبعد فشل الإصلاحيين في تحقيق وعودهم بالإصلاح والديمقراطية، سلم الشعب الإيراني الدولة إلى المحافظين، إذ أن استرجاع المحافظين للسلطة طرأ بموازرة انهك الحركة الإصلاحية، أبان الانتخابات الثانية، لعام 2003، جرى انتخاب عدد معين من المرشحين المحافظين، وبنحو خاص أحرز النجاح في بلدية طهران شخص غير معروف كثيراً يدعى (محمود أحمد نجاد) ⁽⁶⁰⁾، وفي عام 2004، أحرز المحافظين أنفسهم أكثرية المقاعد أثناء الانتخابات التشريعية، وأخيراً استطاع المحافظون الوصول إلى رئاسة الجمهورية في الانتخابات الرئاسية عام 2005، أدى فوز محمود أحمدي نجاد بالرئاسة الإيرانية إلى أمساك المحافظين بالسلطات الثلاث، وأزاحت الإصلاحيين من الساحة السياسية بعد انتخابات المجالس المحلية، ثم في الانتخابات البرلمانية ثم في انتخابات الرئاسة في حزيران 2005، ويعني هذا اكتمال سيطرة المحافظين على كل مؤسسات الدولة، وكانت انعطاف (2003 - 2006) الإيراني المزدوج: وجهه الأول جغرافي - ساسي (جيو - بوليتيكي) وإقليمي تغلب عليه الحوادث العسكرية والدبلوماسية، وما تخلفه في موازين القوة وأدوار البلدان والجماعات والأحلاف والمنازعات في الموازين هذه، ووجهه الثاني داخلي مؤسسي يعود التأثير الراجح فيه إلى الجماعات الوطنية وروابطها، وعلاقاتها بالدولة المركزية وبعضها ببعض وإلى منازعاتها وطرق تحكيمها فيها، وقصر الانعطاف وأسبابه على الوجه الأول، على ما

تصنع السلطة الإيرانية، يغضي عمداً على الوجه الثاني ودور المنازعات السياسية الداخلية، التي أفضت إلى أزاحه المحافظين الجناح الإصلاحي الخاتمي عن بعض مقاليد الحكم، وبقية الساحة السياسية الإيرانية، تعج بالنقاش المحتدم بين الفرقاء الأساسيين: المحافظين الذين يدعون إلى التمهّل وأبقا الوضع على حاله، والإصلاحين الذين يطالبون ضمن الدستور بتوسيع دائرة حرية التعبير، وتكون الاتحادات والجمعيات المدنية والسماح بالتجمع، استناداً إلى مواد الدستور (19 – 42) (61) المعدلة عام 1989، والتي تنص على حرية الصحافة وكذلك التجمع الشعبي، ما دام ليس ثمة ضرر يلحق بمبادئ الإسلام الرئيسية أو بالحقوق العامة (62).

يمكن وصف الصراع السياسي بين الأجنحة في إيران على أنه نزاع وتنافس بين اتجاهين يضم أولهما التيار الإصلاحي الذي يتطلع إلى نظام يؤكد الطابع الجمهوري للدولة، على أن يظل إسلامياً، كما ينص على ذلك الدستور الإيراني، ولكن مع تحريره من الولاية المطلقة للفقيه الذي يهيمن سلطاته على مختلف مقاليد الدولة، مستفيداً من النصوص التي كفلها له دستور الثورة الإسلامية، وذلك عبر تقييد ولاية الفقيه وجعلها ولاية تسود ولا تحكم، وليس إلغائها، كما يحاول الجناح المحافظ الترويج، فقضية ولاية الفقيه، تظهر بقوة بين الفترة والأخرى لتشكل أحد أهم السجلات بين الجناحين المحافظ والإصلاحي من خلال الأطروحات، التي تجتهد بين الإطلاق والتعقيد، والتي تعدّها دورها، إحدى إشكاليات الشرعية في إيران، فهي في قلب الصراع على مستقبل إيران الدولة والثورة.

الخاتمة:

بعد قيام الجمهورية الإسلامية والقضاء التام على النظام الشاهنشاهي الاستبدادي، وأتمام العمل في بناء النظام السياسي ليصبح، كما نعرفه اليوم على يد السيد الخميني، وبعد وفاته وتعيين علي خامنئي ليصبح خليفة السيد الخميني، ودخلت الجمهورية الإسلامية مرحلة جديدة من مراحل التطور جاءت تزامناً مع وصول هاشمي رفسنجاني إلى السلطة، وتمثل هذه التطور بظهور تيار من رحم التيار الإسلامي الذي أمسك بزمام الأمور بعد عام 1997، مع أن تيارات عدة شاركت في الثورة الإسلامية منها العلمانية كحزب (تودة) الشيوعي وحركة فدائيوا خلق، كذلك التيار الليبرالي كالجبهة الوطنية، غير أن أغلب هذه التيارات صارت تحمل طابعاً غير شرعي بعد انتصار الثورة الإسلامية، لذلك زالت من النظام السياسي، وأخذت سيطرة رجال الدين تأخذ الدور الأساس في النظام السياسي، وسمي هذا التيار بـ (الإصلاحي) وحمل آراء وتوجهات تختلف عن التيار الآخر الذي عرف بـ (المحافظ) غير هذا الاختلاف لم يخرج عن الطابع الإسلامي.

أن القوة الإسلامية التي سيطرت على مقاليد الحكم في إيران، بعد أن استبعدت القوى الليبرالية الموالية للرئيس (أبو الحسن بني صدر)، كانت موزعة إلى تيارين رئيسيين، فمنذ عام 1981 والصورة تكاد ثابتة على هذين التيارين، بالإضافة إلى تيار

سياسي آخر حاول أن يكون وسطاً ما بين هذين التيارين اللذين استخدمت في تصنيفها وتميزهما مصطلحات كثيرة، ما بين اليسار واليمين، وبين المحافظين وإصلاحيين راديكاليين، بيد أن أفضل تصنيف وتميزٌ بينهما، وهو الذي يرجع به إلى التجمعين (العلمانيين) الكبيرين وهما (جماعة علماء الدين المجاهدين) والذي يوصف باليمينية والمحافضة، والثاني هو (مجمع علماء الدين المجاهدين)، الذي تأسس بعد عام 1988، بعد انشقاقه من التجمع الأول، وهو الذي يوصف باليسار والتجدد، وأحياناً بالتطرف والراديكالية، وأما بذور هذا التيار الثاني، فترجع إلى بداية عهد الجمهورية الإسلامية، ولقد أمسك هذا التيار بقيادة الدولة، وهيمنة على مجلس الشورى، من خلال الحزب الجمهوري الإسلامي قبل تجميده، ومن خلال حكومة رئيس الوزراء أمير حسن موسوي ومن الممكن أن تسمى هذه المرحلة بـ (المرحلة الشرعية) كون ظهور التيار الإصلاحي، جار على أساس (المادة 26) من الدستور، التي تسمح بإنشاء الأحزاب والجمعيات والمنظمات السياسية، وبذلك صار تياراً شرعياً إضافية إلى كونه دينياً، ليصبح المنافس الوحيد للتيار المحافظ على السلطة في الجمهورية الإسلامية، وعلى هذا الأساس دخلت الجمهورية الإسلامية مرحلة جديدة مع وصول محمد خاتمي إلى السلطة، إذ مثل نقلة مهمة في تاريخ تطور النظام السياسي الإيراني، إذ عرفت هذه المرحلة بـ (مرحلة التحول من الشرعية الثورية إلى الدستورية الثورية)، فعمل محمد خاتمي زعيم التيار الإصلاحي على اتباع نهج جديد عبر ساسته واللجوء إلى العمل ضمن الدستور في ما يخص صلاحيات الولي الفقيه (القائد) .

قائمة الهوامش

- (1) مجلس خبراء القيادة : هو من أهم المؤسسات السياسية في نظام الجمهورية الإسلامية وذلك لأن هذا المجلس يمثل الإطار الشرعي لسلطة الولي الفقيه (القائد) وهي السلطة الأولى في النظام السياسي الإيراني ويقوم الفقهاء الأعضاء في أول مجلس لصيانة الدستور بأعداد القانون المتعلق

- بعدد الخبراء والشروط اللازمة توفرها منهم وكيفية انتمائهم والنظام الداخلي بجلساتهم. دستور الجمهورية الإسلامي في إيران، سلسلة الفكر الإيراني المعاصر، بيروت، 2010، المادة 108.
- (2) أحمد مجيد عبد الله، التيارات والأحزاب السياسية المؤثرة في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص 249.
- (3) محمد خاتمي: ولد في أردكان بمحافظة يزد عام 1943 لأسرة دينية، بدأ بتلقي علومه الدينية من عام 1961، وفي منتصف السبعينيات حاز لقب حجة الإسلام تتلمذ في مدينة قم على أيدي العلماء الدينين والتحق بالجامعات الأكاديمية ونال البكالوريوس في الفلسفة وأصبح نائب في مجلس الشورى في الفترة (1980 – 1982) ... الخ. محمد صادق الحسيني، إيران سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص 21 – 26.
- (4) فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، الطبعة الأولى، بيروت، 2012، ص 70.
- (5) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص 144.
- (6) ويلفرد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2003، ص 145.
- (7) أحمد مجيد عبد الله، المصدر السابق، ص 250.
- (8) مجموعة باحثين، إيران بين ثورتين، الطبعة الأولى، دبي، 2013، ص 194.
- (9) مهدي برزركان: هو أول رئيس وزراء في إيران بعد انتصار الثورة، عينه السيد الخميني عام 1979، ولد في عام 1907، في مدينة بازرگان في أذربيجان الغربية وكان سياسياً واستاذاً جامعياً ومؤلفاً في بحوث القرآن واحد مؤسسي حركة تحرير إيران واحد النشاط في الكلية الفنية في طهران وانتخب عضو في أول برلمان بعد الثورة وتوفي في عام 1995. أروندار هيميان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة: مجدي صبحي، الكويت، 2014، ص 277.
- (10) تيبيري كوفيل، إيران والثورة الخفية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص 190.
- (11) علي شريعتي: ولد في خراسان عام 1933، أكمل دراسته في مشهد وانضم إلى جناح الشباب في الحركة الوطنية، وبعد سقوط محمد مصدق انضم إلى حركة المقاومة التي أسسها زنجاني وطالقاني ومهدي بارزكان وأصل ألقاء محاضراته في حسينية الإرشاد عام 1973، ومات مسموماً في حزينان عام 1977، ويطلق عليه منظر الثورة الإيرانية. نظراً لإسهامه في تجييش المشاعر الشعب الإيراني ضد الشاه. حسين علي مكطوف طاهر الأسدي، تتول السلطة بين الاصلاحين والمحافظين في جمهورية إيران الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014، ص 136.
- (12) أسعد كاظم شبيب، الإصلاح في الفكر السياسي الإيراني عبد الكريم سروش أنموذجاً، بيروت، 2013، ص 38.
- (13) علي خامنئي: ولد في إيران عام 1939 وهو ابن عائلة دينية معروفة ودرس العلوم الحوزوية منذ بداية حياته، وكان ضمن جماعة علماء الدين المجاهدين وأصبح أمين هذا الجماعة، وثم رئيس الجمهورية في الأعلى في بعد وفاة الخميني، واختاره مجلس الخبراء القيادة ليتولى منصب المرشد الأعلى في إيران بعد وفاة الخميني. وداد جابر غازي، التجربة الإصلاحية في إيران (1997 – 2005)، في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي، العدد (43)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2013، ص 117.
- (14) هاشمي رفسنجاني: هو علي أكبر هاشمي رفسنجاني ولد في رفسنجان عام 1939 وهو ابن الحاج ميرزا علي نال تحصيله الابتدائي في مسقط رأسه، ثم توجه إلى مدينة قم لاستكمال تحصيله العلمي، أصبح عضواً في مجلس الشورى بعد الثورة وعضواً في تشخيص مصلحة النظام ورئيساً للجمهورية الإسلامية في إيران (1993 – 1997). أحمد شاكر عبد العلق، الأحزاب والمنظمات

- (15) إبراهيم الدسوقي شنا، الثورة الإيرانية : الصراع الملحمة النصر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، 1986، ص119.
- (16) فاطمة الصمادي، المصدر السابق، ص92.
- (17) حسين علي مكطوف طاهر الأسدي، المصدر السابق، ص138.
- (18) قوات الباسيج : تتكون من طلبة المدارس الثانوية والجامعات وموظفي الحكومة وعمال المصانع، وتأسست بأمر من السيد الخميني في 26 تشرين الثاني 1979 ومن أوائل قادة الباسيج هم رجل الدين المتشدد علي رحمانى وهم يؤيدون المرشد الأعلى وتأتي قوات الباسيج بعد قوات الحرس الثوري. كينيث كاتمان، الحرس الثوري الإيراني، نشأته وتكوينه وأواره، دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997، ص99.
- (19) محمد قم العلوم الريشهري : ولد في مدينة الري في إيران 1947 درس في مدينة قم العلوم الدينية وفي عام 1969 صار من مدرسي الحوزة العلمية عرف عنه خطة الديني المحافظ، وتولى مهام قضائية في محاكم الثورة وعدة مناصب أخرى وعمل لفترة كوزير للمخابرات. أحمد مجيد عبد الله، المصدر السابق، ص272.
- (20) حجت مرتجي، التيارات السياسية في إيران، ترجمة : محمود علاوي، العدد (35)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002، ص136 – 137.
- (21) أحمد مجيد عبد الله، المصدر السابق، ص266 – 267.
- (22) ويلفرد بوختا، المصدر السابق، ص23.
- (23) نيفين عبد المنعم سعد، المصدر السابق، ص23.
- (24) مهدي كروبي : وسمي في إيران شيخ الإصلاحات حيث يبلغ من العمر حوالي (74) وترأس البرلمان بين (1990 – 1991)، ثم (2000 – 2004) ويعد من جيل الإصلاحيين في إيران، أحمد مجيد عبد الله، المصدر السابق، ص38.
- (25) محمد موسوي خوينها : ولد في عام 1941 في قزوین، درس في مدينة قزوین، ثم تحول الى طهران وكان من معارضي نظام الشاه، وكان رفيق السيد الخميني، وساهم في تشكيل منظمة جديدة وجمعية رجال الدين المقاتلين في طهران، وكان ممثلاً للخميني في مجلس الصوت والأذاعة، وكان ينتقد سياسات اليمين خلال حكومي هاشمي رفسنجاني. حسين كريم حمود ووفاء عبد المهدي الشمري، رجالات الثورة الإسلامية في إيران، الطبعة الأولى، بغداد، 2019، ص119.
- (26) خط الإمام : واحد من أهم التيارات السياسية المعاصرة في إيران، وزعيم هذا التيار هو الإمام الخميني وكان لوجود عدد كبير من أتباعه في وسط قوى الثورة تأثيره في تشكيل هذا التيار ومن أبرز خصائصه رفض الفصل بين الدين والدولة والدفاع عن ولاية الفقيه وحماية المستضعفين ورفض الاستكبار. حسين علي مكطوف طاهر الأسدي، المصدر السابق، ص143.
- (27) ويلفرد يوختا، المصدر السابق، ص39.
- (28) محمد علي رجائي : ولد في 15 حزيران 1933 في مدينة قزوین، وفي عام 1960، انضم الى حركة الحرية إيران، وكان اعتقل من قبل قوات الشاه لثلاث مرات لأنشطته المعارضة وعين وزيراً للتعليم العالي في حكومة برزكان بعد الثورة ، وأصبح رئيساً للوزراء في 1980 وصوت البرلمان له وخلال رئاسته لمجلس وزراء بدأت الحرب العراقية الإيرانية. حسين كريم حمود ووفاء عبد المهدي الشمري، المصدر السابق، ص117.
- (29) مير حسين موسوي : هو مهندس وزعيم حركة المعارف التي انطلقت بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية عام 2009، ولد عام 1941 في محافظة أذربيجان الشرقية يحمل شهادة

- ماجستير. وتولى منصب رئاسة الوزارة في فترة الثمانينيات. شاعر كسراي، إيران الأحزاب والشخصيات السياسية (1990 – 2013)، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص310.
- (30) حسين علي مكطوف الأسدي، المصدر السابق، ص144.
- (31) أحمد مجيد عبد الله، المصدر السابق، ص288.
- (32) فاطمة الصمادي، المصدر السابق، ص167 – 168.
- (33) نيفين عبد المنعم أسعد، المصدر السابق، ص168 – 169.
- (34) ويلفرد بوختا، المصدر السابق، ص33.
- (35) حجت مرنجي، المصدر السابق، ص81.
- (36) المادة (57) في الدستور الإيراني : السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية. وهي تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق وأمام الأمة. وفقاً للمواد اللاحقة في الدستور. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المصدر السابق، المادة (57).
- (37) مهدي نور بخش، الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصر، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 1998، ص49.
- (38) طلال عتريس، الجمهورية الصعبة، (إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية)، الطبعة الأولى، بيروت، 2006، ص93.
- (39) حسين علي مكطوف طاهر الأسدي، المصدر السابق، ص39.
- (40) نظام الخصخصة : هي عملية نقل ملكية المشاريع أو أسهم الشركات من ملكية الدولة وسيطرتها الى الملكية والسيطرة الخاصة، ويمكن أن تتخذ الخصخصة أشكال متعددة مثل إصدار الأسهم للجهد أو البيع للمستثمرين. احمد مجيد عبد الله، المصدر السابق، ص260.
- (41) ناطق نوري : هو علي أكبر ناطق نوري هو أحد الرجال الدين برز دوره قبل انتصار الثورة الإسلامية، في إيران، وعلى الرغم من أنه لا يعد من رجال البارزين وكان من أتباع السيد الخميني قبل عام الثورة وهو من طلاب الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة وكان وزير الداخلية عقب الثورة في (1981 – 1985)، ورئيساً للبرلمان في (1992 – 2000)، ويلفرد بوختا، المصدر السابق، ص103.
- (42) حجت مرتجي، المصدر السابق، ص103.
- (43) حسين علي مكطوف طاهر الأسدي، المصدر السابق، ص41.
- (44) المادة (110) صلاحيات المرشد الأعلى :
- تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد التشاور مع مجلس تعيين مصلحة النظام.
- الإشراف على حسن تطبيق السياسات العامة للنظام.
- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
- القيادة العامة للقوات المسلحة.
- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
- تعيين وعزل وقبول استقالة كل من :
- أ – فقهاء مجلس صيانة الدستور.
- ب – أعلى مسؤول في السلطة القضائية.
- ج – رئيس مؤسسة الأذاعة والتلفزيون.
- د – رئيس هيئة الأركان المشتركة.
- هـ – القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
- و – حل الخلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

- ح - التوقيع على مرسوم تعيين رئيس الجمهورية ... الخ.
دستور الجمهورية الإسلامية في إيران، المصدر السابق، المادة (110).
- (45) حجت مرتجى، المصدر السابق، ص118.
(46) المصدر نفسه، ص119.
(47) أحمد مجيد عبد الله، المصدر السابق، ص294.
(48) المصدر نفسه، ص296.
(49) حجت مرتجى، المصدر السابق، ص130.
(50) حسين علي مكطوف طاهر الأسدي، المصدر السابق، ص162.
(51) ديلفرد يوختا، المصدر السابق، ص42.
(52) أحمد مجيد عبد الله، المصدر السابق، ص164.
(53) حسين علي مكطوف طاهر الأسدي، المصدر السابق، ص164.
(54) إيران بين ثورتين، المصدر السابق، ص196.
(55) محمد صادق الحسيني، إيران المحافظون والإصلاحيين وجهاً لوجه :
<https://www.aliazeera.net.2004/10/3>.
(56) أمل حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة الى الدولة، الطبعة الأولى، بيروت، 2008، ص225.
قائمة الهوامش والمصادر
(57) أحمد مجيد عبد الله، المصدر السابق، ص267.
(58) إيران بين ثورتين، المصدر السابق، ص200.
(59) المصدر نفسه، ص227.
(60) محمود أحمدي نجاد : ولد عام 1957، تولى رئاسة الجمهورية الإسلامية وهو ينتمي الى عائلة فقيرة كانت تقيم في محافظة سيمنان جنوب شرق طهران، قبل أن تنتقل العائلة الى مدينة طهران وكان أبوه حداداً وانظم الى الثورة وكان عمر (21) سنة وأصبح في الحرس الثورة في أثناء الحرب مع العراق ... الخ. سامح راشد، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد ... حدود التغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد (162)، القاهرة، 2005، ص171.
(61) المادة (19) : يتمتع أفراد الشعب الإيراني من أية قومية أو قبيلة كانوا، بالمساواة في الحقوق، ولا يمنح اللون أو العنصر أو اللغة أو ما شابه ذلك أي امتياز.
المادة (42) : يستطيع الأجانب الحصول على الجنسية الإيرانية حسب القوانين النافذة، ولا يجوز أسقاطها عنهم إلا في حالة اكتسابهم جنسية دولة أخرى أو بطلب منهم. دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المصدر السابق، المادة (19 - 42).
(62) هالة العوري، إيران بين عدلت خانة وولاية الفقيه، بيروت، 2010، ص351.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب:

- إبراهيم الدسوقي شناً، الثورة الإيرانية : الصراع الملحمية النصر، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، 1986.
أرون دار هيمان، تاريخ إيران الحديثة، ترجمة : مجدي صبحي، الكويت، 2014.

- أسعد كاظم شبيب، الإصلاح في الفكر السياسي الإيراني عبد الكريم سروش أنموذجاً، بيروت، 2013.
 أمل حمادة، الخبرة الإيرانية الانتقال من الثورة الى الدولة، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.
 تيري كوفيل، إيران والثورة الخفية، الطبعة الأولى، بيروت، 2008.
 حجت مرتجي، التيارات السياسية في إيران، ترجمة : محمود علاوي، العدد (35)، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2002.
 حسين كريم حمود ووفاء عبد المهدي الشمري، رجالات الثورة الإسلامية في إيران، الطبعة الأولى، بغداد، 2019.
 دستور الجمهورية الإسلامي في إيران، سلسلة الفكر الإيراني المعاصر، بيروت، 2010.
 شاكركسائي، إيران الأحزاب والشخصيات السياسية (1990 – 2013)، الطبعة الأولى، بيروت، 2014.
 طلال عتريس، الجمهورية الصعبة، (إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية)، الطبعة الأولى، بيروت، 2006.
 فاطمة الصمادي، التيارات السياسية في إيران، الطبعة الأولى، بيروت، 2012.
 كينيث كاتدمان، الحرس الثوري الإيراني، نشأته وتكوينه وأدواره، دراسات مترجمة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997.
 مجموعة باحثين، إيران بين ثورتين، الطبعة الأولى، دبي، 2013.
 محمد صادق الحسيني، إيران سباق الإصلاح من الرئاسة الى البرلمان، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.
 مهدي نور بخش، الدين والسياسة والاتجاهات الأيديولوجية في إيران المعاصر، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 1998.
 نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2001.
 هالة العوري، إيران بين عدلت خانة وولاية الفقيه، بيروت، 2010.
 ويلفرد بوختا، من يحكم إيران ؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ترجمة : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2003.
 ثانياً: الأطاريح والرسائل
 أحمد شاكرك عبد العلاق، الأحزاب والمنظمات السياسية في إيران (1963 – 1997)، دراسة تاريخية، إطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012.
 أحمد مجيد عبد الله، التيارات والأحزاب السياسية المؤثرة في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة لكلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.
 حسين علي مكطوف طاهر الأسدي، تدول السلطة بين الاصلاحين والمحافظين في جمهورية ايران الاسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2014.
 ثالثاً: المجالات
 سامح راشد، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد ... حدود التغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد (162)، القاهرة، 2005.
 وداد جابر غازي، التجربة الإصلاحية في إيران (1997 – 2005)، في عهد الرئيس الأسبق محمد خاتمي، العدد (43)، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، 2013.